وانفراده والا فالظاهر انه لا تنافي بين التعليلين في المنع الاول
لان الاول يقتضي منعه لانفراده والثاني منعه لانضمامه فلا يتوجه
الى امر واحد فلا تنافي فلا استدلال الكوفيين به على اولوية
اعمال الفعل الاول بقوله امرء القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال الخ فلو قدر رجعه
للفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال لاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرأ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فدل
لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي اللغتين
فاجاب المعرّي عن ظرف البصريين وقال وقول امرء القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجيه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من
المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو
يجعل من دخوله المثبت شرطا كاداة او جزءا او معطوفا على احد
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز ونحوه كما يدل عليه

المتأخر

المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي مع تسقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولكني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل التالد واسعى له مفعوله
ما لم يسم فاعله اي مفعوله فعلا او شبهه فعل لم يذكر فاعله والعالم
ينصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال في
المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول احذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
المفعول للملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم اي
المفعول مقامه مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة
الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل الى المضارع
المجهول لتناول مثل انفعل واستفعل وافتعل ويفعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع من وقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اصالة انما قلنا اصالة لاسناد الفعل اليه ولا كون اسناده الاتيا
ثم كونه عبارة عن اسناد اليه بمعنى كون كل من الاسنادين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)